



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

مدى إمكانية تطبيق متطلبات (بازل III) على عينة من المصارف العراقية

ميس باسم إسماعيل



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

مدى إمكانية تطبيق متطلبات (بازل III) على عينة من المصارف العراقية

ميس باسم إسماعيل *

الملخص التنفيذي:

- (بازل III): انعكاسٌ أو ردُّ فعلٍ لأزمة الرهن العقاري العالمية التي ضربت العالم في عام 2008، التي كان من أهم أسبابها قيام المصارف بزيادة الرافعة المالية بصورة مفرطة، فضلاً عن النقص في السيولة الذي أدّى إلى انخفاض مستوى الملاءة المالية؛ ممّا أدّى إلى انخفاض مستوى ثقة الجمهور بالمصارف؛ لأنّ المصارف كانت تتعامل بالنقد بأضعاف ما موجود من احتياطيٍّ لديها في البنوك المركزية.
- (بازل III): أجرت عديداً من التغييرات/التعديلات على بازل II، إذ زادت من متطلبات الإفصاح الشفاف؛ ممّا جعلها تواجه انتقادات عدم رضا من قبل المصارف؛ لأنّها قامت بتقييد عملهم بشروطها، من جانب آخر لاقت اهتماماً بمستوى قبول الرضا من الحكومات والسلطات الرقابية؛ لأنّها سيطرت على عمل المصارف، وقلّلت من احتمالية حدوث أزمة عالمية أخرى، إذ جعلت المصارف أكثر قدرة على مواجهة مثل هكذا أزمات.
- متطلبات (بازل III): جاءت لتتواكب مع مصارف الدول المتقدمة التي من الممكن تغطية المخاطر التي تواجهها من رأس مالها الذي بدوره يمثّل تحدياً لمصارف الدول النامية؛ بسبب البيئة غير المناسبة لتطبيق هذه المتطلبات.
- معظم المصارف الخاصة العراقية غير مهتمة بنسبة الرافعة المالية (LR) الواردة ضمن متطلبات (بازل III)، مع إصدار البنك المركزي تعليمات خاصة للبدء بتطبيقها منذ عام 2017 وبصورة تدريجية.

* مصرفية-ماجستير علوم مصرفية.

المقدمة

تبلورت فكرة إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1974؛ عقب الانهيارات التي حدثت في القطاع المصرفي التي كان سببها ظهور عديد من المصارف متعددة الجنسيات والمصارف الدولية، فضلاً عن ازدياد تفاقم المديونية العالمية لا سيّما عند الدول النامية، إذ قد تكوّنت من مجموعة الدول الصناعية تحت إشراف بنك التسويات الدولي التي وضعت المعايير والضوابط المتطلبات الخاصة بالرقابة المصرفية؛ إذ قد عُدلت الاتفاقية؛ للتطورات التي حدثت لاحقاً في القطاع المصرفي مع تزايد أزمة المديونية، وقد طُبقت المعايير الجديدة عام 2007 والتي عُرفت بـ(بازل 2) التي أصبحت بعد مدة لا تلي حاجة المصارف؛ بسبب التطورات السريعة، فضلاً عن عدم التزام بعض تلك المصارف بها، وكان ذلك عقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، لذا أُصدّرت اتفاقية جديدة في عام 2010 عُرفت بـ(بازل III) التي زادت من الصلابة المصرفية لمواجهة الأزمات المالية.

نبذة تاريخية عن لجنة بازل للرقابة المصرفية:

إنَّ السبب الرئيس في تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية وإنشائها هو انهيار نظام (بريتون وودز) لأسعار الصرف الأجنبي (Bretton Woods Exchange Rate System) الذي كان ساري المفعول حتى عام 1973، وتعرّضت عديد من المصارف للخسارة في العملات الأجنبية؛ بسبب انهيار هذا النظام، وسحب مكتب الإشراف المصرفي الفيدرالي في ألمانيا الرخصة المصرفية من (Bankhaus Herstatt) الألماني في عام 1974، بعد اكتشاف وصول عرض البنك للعملات الأجنبية إلى حوالي ثلاثة أضعاف رأس مال البنك في البنك الفيدرالي، كما تكبّدت الفروع الخارجية للبنوك الألمانية خسائر كبيرة في العملات الأجنبية؛ لعدم استقرار تجارتها مع الدولة؛ ممّا أدّى إلى زيادة بُعْدٍ دولي لتلك الاضطرابات، فضلاً عن انهيار مصرف (The Franklin National Bank) في نيويورك؛ نتيجة هذه الاضطرابات التي حدثت في الأسواق المالية العالمية (1: 2014, basel)، وممّا زاد تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية هو فشل مصارف تلك الدول في معالجتها، وزيادة حجم الديون المشكوك في تحصيلها، وكان أحد أسباب تأسيس

لجنة بازل -فضلاً عن المنافسة الشديدة غير العادلة التي اختلقتها المصارف اليابانية إزاء المصارف الأمريكية الأوروبية- هو تدني رؤوس أموالها (حنينة، 2014: 27).

وبعد هذه الأحداث اجتمع محافظو البنوك المركزية للدول الصناعية العشرة (Grope of Ten) هم (الولايات المتحدة الأمريكية، وسويسرا، وفرنسا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، وكندا، وهولندا، والسويد، واليابان، ولكسمبورج) في نهاية عام 1974 بمدينة بازل في سويسرا؛ لتأسيس لجنة تحت مسمى لجنة الأنظمة المصرفية للممارسات الرقابية (Committee On Banking Regulations and supervisory Practices) في بادئ الأمر كان ذلك تحت إشراف بنك التسويات الدولية (1: 2014, basel).

وقد أنشئ عن طريق تلك اللجنة منتدى يُتعاون فيه بين الدول الأعضاء في المسائل الرقابية الخاصة بالمصارف، وتم التعاون في تقليص فجوات نظم الرقابة المصرفية، في الوقت نفسه كان الهدف الأهم ففي تحسين طريقة فهم الرقابة، وزيادة جودتها من قبل المصارف في جميع دول العالم، وكان ذلك عبر طرائق ثلاث هي: (1: 2001, Basel.)

- تبادل المعلومات التي تخص معايير الرقابة.
- تحسين إجراءات الرقابة الإشرافية على الأعمال المصرفية العالمية.
- وضع معايير يُعتقد بأنها مهمة وضرورية.

وعقدت اللجنة المذكورة اجتماعها الأول في مدينة بازل السويسرية عام 1975، وحددت في كلِّ عامٍ ثلاثة أو أربعة اجتماعات منتظمة، بحيث يحضرا الاجتماع ممثلو البنوك المركزية للدول الصناعية التي كانت عشر دول فقط، بعد ذلك أصبح عددها (28) دولة، ومن ثمَّ أصبح عددها (45) دولة صناعية.

بازل 1 (The Basel Capital Accord):

عُرِفَت اتفاقية (بازل 1) باتفاقية بازل لرأس المال، وهي الصورة الأولى لاتفاقية لجنة بازل للرقابة المصرفية التي قَدِّمَت تقريرها الأول نهاية عام 1987، إذ كان هدفها دعم سلامة النظام المصرفي العالمي وتعزيزه، وإزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف، وقد ركَّزَت على تحديد وضع معيار لكفاية رأس المال المصرفي لتحقيق الملاءة المالية (التي يقصد بها قدرة موجودات المصرف على تغطية مطلوباته) في بداية عام 1988 تمت الموافقة عليها، وأصبحت متطلباته ملزمة للمصارف (بوبكر، 2014: 40).

وقد كانت اتفاقية (بازل 1) في بادئ الأمر تهتم بمخاطر الائتمان المصرفي كواحدة من أهم أنواع المخاطر التي تواجه المصارف (Shakdwipee And Mehta, 2017: 67).

كما اهتمت بمساعدة المصارف في تحسين نوعية جودة موجوداتها كذلك مستوى المخصصات التي يجب تكوينها للموجودات، ومدى كفايتها، فضلاً عن قيامها بتقسيم دول العالم على مجموعتين رئيسيتين وفقاً لمستوى المخاطر فيها، وقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها، وهي على النحو الآتي: (محبوبة، 2017: 22)

- المجموعة الأولى: هي دول ذات مخاطر منخفضة تشمل: (اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، وسويسرا).
- المجموعة الثانية: هي دول ذات مخاطر مرتفعة، تشمل جميع دول العالم ما عدا دول المجموعة الأولى.

أصبح الحد الأدنى المقبول للمصارف كافة لمعدل كفاية رأس المال هو 8% بموجب (بازل 1) الذي قيسَ بموجب المعادلة الآتية: (Jablecki , 2009:18)

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة 1+الشريحة 2)}}{\text{مجموع الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها}} \leq 8\% \dots (1)$$

كما قامت بازل 1 بتقسيم رأس المال المصرفي على قسمين (أو شريحتين) هما على النحو الآتي: (العلي محسن، 2018: 4)

أ. رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى): الذي يتضمن رأس المال المدفوع كل أنواع الاحتياطات، فضلاً عن الأرباح غير الموزعة.

ب. رأس المال المساند أو التكميلي (الشريحة الثانية): الذي يتضمن احتياطات إعادة تقييم الموجودات الاحتياطات المخصصة لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها، فضلاً عن المخصصات العامة.

كما قامت اللجنة بوضع تصنيفات لعمليات المصارف على أساس درجات مختلفة من المخاطر، فأدْرِجَت أوزان ترجيحية للموجودات تختلف باختلاف درجة المخاطرة؛ لذا لم تصنّف الموجودات مثلاً على أساس درجة الالتزام بالتسديد، إذ وُضِعَت خمس أصناف من الأوزان، هي: (صفر%، و10%، و20%، و50%، و100%) تشمل البنود داخل الميزانية وخارجها، وأعطت اللجنة الحرية للبنوك المركزية للتحكُّم ببعض الأوزان الترجيحية للموجودات. (محبوبة، 2017: 22)

وعن طريق الآتي ستوضِّح درجات المخاطرة لكلِّ نوعٍ من أنواع الموجودات التي تُحتسَب في معادلة نسبة، أو معدل كفاية رأس المال:

أولاً: الموجودات داخل الميزانية (Bryan، 3: 2008)

1. بنود بنسبة مخاطرة (صفر%) تشمل النقد، وسندات صادرة عن (منظمة التعاون

الاقتصادي التنمية (OECD)، والمطلوبات من البنوك المركزية، والمطلوبات بضمانات نقدية أو بضمان أوراق مالية حكومية.

2. بنود بنسبة مخاطرة (10%) تشمل إيداعات (مطلوبات) من القطاع العام (هذه النسبة تقدر طنياً).

3. بنود بنسبة مخاطرة (20%) تشمل إيداعات (مطلوبات) من بنوك التنمية الدولية بنوك منظمة التعاون الاقتصادي التنمية النقدية في الطريق.

4. بنود بنسبة مخاطرة (50%) تشمل قروض الرهن العقاري.

5. بنود بنسبة مخاطرة (100%) تشمل كل الموجودات الأخرى التي من ضمنها القروض التجارية، وإيداعات من القطاع الخاص، وإيداعات من خارج منظمة التعاون الاقتصادي التنمية، وإيداعات من شركات قطاع العام الاقتصادية.

ثانياً: الموجودات خارج الميزانية (الحسيناوي، 2012: 31)

1. بنود بنسبة مخاطرة (100%) تشمل بنود قريبة للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض).

2. بنود بنسبة مخاطرة (50%) تشمل بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (مثل خطابات الضمان).

3. بنود بنسبة مخاطرة (20%) تشمل بنود متعلقة بمخاطر قصيرة الأجل (مثل الاعتمادات المستندية).

فضلاً عن ذلك فقد حدّد (بازل 1) مجموعةً من الشروط تخص رأس المال المصرفي التي يجب احترامها من قبل الدول الأعضاء، وهي على النحو الآتي: (بوبكر، 2014: 42)

- ألا يزيد رأس المال المساند، أو التكميلي عن رأس المال الأساسي.

- ألا تزيد نسبة قروض البنك التي يحصل عليها من المساهمين عن (50%) من رأس المال الأساسي.
 - ألا تزيد المخصّصات العامة عن نسبة (2%) كحد أقصى مرحلياً، ثم تُحدّد بنسبة (1.25%) من الموجودات الالتزامات غير العادية المرجّحة بالمخاطر؛ لأنّها لا ترقى إلى حقوق الملكية.
 - احتياطات إعادة التقييم تخضع لاعتبارات معينة (كخصم 55% لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الموجودات)؛ فضلاً عن الأوراق المالية التي تتحوّل إلى أسهم (تُسدّد قيمتها قبل المساهمين بعد حقوق المودعين).
 - يوجد مجموعة من البنود التي تُستبعد عند حساب كفاية رأس المال من رأس المال الأساسي كالأستثمارات في البنوك التابعة الشهرة الهدف من ذلك حماية رأس المال من التعرّض للتضخّم.
 - إنّ قبول أيّة احتياطات سرية لرأس المال المساند يجب أن تحصل على موافقة من السلطات الرقابية؛ بحيث تكون معتمدة من حساب أرباح الخسائر.
- أصبحت (اتفاقية بازل 1) - بعد التطورات التي حدثت في القطاع المصرفي - لا تتلاءم مع الأنظمة المصرفية الحديثة التي لا تحقّق غرضها الأساس، وهو حماية المصارف من المخاطر؛ لأنّها كانت تتضمن نوعاً واحداً من المخاطر، هي مخاطر الائتمان؛ لذا كان من الضروري تطوير الاتفاقية، وتضمينها أنواعاً أخرى من المخاطر التي تواجه المصارف؛ لتصبح أكثر صلابة.
- ### بازل 2 (Basel II):

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 2004 بإدراج تعديلات على (اتفاقية بازل 1) فأصدرت وثيقة بعنوان (التقارب الدولي في معايير قياس رأس المال)؛ إذ كانت أكثر شمولية، والهدف منها هو أن تحلّ محل (بازل 1)، بعد ذلك تحديداً في يونيو من عام 2006 عدّلت الوثيقة الأخيرة

التي وافقت عليها الدول الأعضاء حتى طُبِّقت في بداية عام 2007، يتضح أنَّ الهدف من إصدار (بازل 2) هو جعل رأس المال المصرفي أكثر حساسية للمخاطر؛ لمواكبة التطورات التي حدثت في السوق المالية، ويكون ذلك عن طريق تعزيز أنظمة الرقابة المصرفية؛ لزيادة صلابتها تجاه المخاطر (Dugan and Covington , 2011: 6). كما أكَّدت (بازل 2) تحسِينَ قدرات إدارات المصارف في قياس تقييم المخاطر عن طريق إيجاد التناسق بين متطلبات رأس المال المصرفي، وممارسات إدارة المخاطر الحديثة. إنَّ السلطة الرقابية لها دور كبير في تفعيل هذا التناسق التأكَّد من صلاحية تطبيقه، فضلاً عن تطوير طرائق الإفصاح الخاص بمخاطر رأس المال وتحسينه؛ والذي يُعرَف بانضباط السوق (Market Discipline) ((الحسيناوي، 2012: 33). كما أضافت (بازل 2) نوعاً جديداً من المخاطر المصرفية الذي لم يُدرج ضمن سابقتها (بازل 1)، وهي مخاطر التشغيل بعد أن كانت (بازل 1) تتضمَّن مخاطر الائتمان كما وُضعت طرائق جديدة لاحتساب مخاطر الائتمان هي المنهج المعياري، وهو المنهج القائم على التقييم الذاتي؛ ممَّا أدَّى إلى تغيير في مقام نسبة كفاية رأس المال، إذ أصبحت على النحو الآتي: (رحال مفتاح، 2013: 6)

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشرحية 1 + الشرحية 2)}}{\text{المخاطر التشغيلية + مخاطر السوق + مخاطر الائتمان}} \leq 8 \% \dots (2)$$

وبناءً على ذلك؛ تقوم (بازل 2) على ثلاثة أركان، أو محاور أساسية، هي: (الريعي راضي،

2011: 57)

المحور الأول: المتطلبات الدنيا لرأس المال (Pillar1)

حيث يركز هذا المحور على وضع الحد الأدنى لرأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق. بمعنى آخر ربط نسبة كفاية رأس المال بالمخاطر الحقيقية التي يتعرّض لها المصرف؛ لبيان مدى إمكانية المصرف في قياس تلك المخاطر التحوط المسبق لها يكون الحد الأدنى هو (8%) من رأس المال.

المحور الثاني: عمليات المراجعة الإشرافية التقييم الذاتي (2Pillar)

تتضمّن هذه العمليات مجموعة من المبادئ الأساسية التي تتضمّن إرشادات تعالج الاتفاقية عن طريق مخاطر سعر الفائدة؛ لحفظ الأوراق المالية التي تُعدّ من ضمن مخاطر السوق، ويمكن توضيح تلك المبادئ بالآتي:

- أن يتوفّر للمصارف إطار شامل يتضمّن قياس المخاطر التي أُضيفت إلى (بازل 2)، ويتضمّن مدى كفاية رأس المال لتغطيتها.
- المراقبة المستمرة لرأس المال؛ لتجنّب انخفاضه عن النسبة المحدّدة؛ لمواجهة المخاطر توفير خطط مناسبة في حال حدوث الانخفاض.
- التأكد من قدرة المصرف على تقييم كفاية رأس ماله بصورة صحيحة، ويكون ذلك من قبل سلطات الرقابة الإشرافية.

المحور الثالث: انضباط السوق (Pillar 3)

يُعدّ هذا المحور مكماً للمحورين السابقين إذ يُشجّع الانضباط من جهة نظر لجنة بازل عن طريق تطوير متطلبات الإفصاح الشفافية التي تسمح للمشاركين في السوق المالي الاطلاع على المعلومات الرئيسة التي تخص المخاطر التي تواجهها قدرتهم على تقييمها، ومن ثمّ يساعد هذا المحور مصارف المراقبين على إدارة المخاطر، و دعم الاستقرار، فضلاً عن المساعدة في تلافي عمليات إغراق السوق بالمعلومات التي من الصعب تحليلها، واستخدامها لمعرفة كمية المخاطر الحقيقية.

يتضح -مما تقدّم- إضافة (بازل 2) لبنود عديدة لم تكن موجودة في (بازل 1)، ويمكن توضيحها بالآتي: 3: (basel2010: 3))

- إضافة نوع آخر من المخاطر المصرفية هي مخاطر التشغيل التي لم تُدرج في (بازل 1)؛ مما يحتمّ زيادة رأس المال المصرفي لمواجهةها.
- إضافة طرائق أو مناهج جديدة لاحتساب مخاطر الائتمان تختلف جذرياً عما كان في (بازل 1)، وتمثّل بالمنهج المعياري -المنهج المرتكز على التقييم الذاتي-.
- تشديد الرقابة الإشرافية من قبل البنوك المركزية على المصارف للتأكد من كفاية رأس المال، والتأكد -أيضاً- من فاعلية إدارة المخاطر.
- زيادة متطلبات الإفصاح الشفافية لدى المصارف.

وترى الباحثة أنّ (بازل 2) ضيّقت العمل على المصارف عن طريق بعض البنود التي أضافتها؛ لا سيّما في الدول النامية، إذ إنّها صُمِّمت لتتواءم مع مصارف الدول الكبرى التي تتمكّن من تغطية المخاطر من رأس مالها؛ مما يجعلها تحدياً لمصارف الدول النامية؛ لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها، بما أنّ (بازل) عموماً اتفاقية غير رسمية، وغير تابعة لأية جهة قانونية، فهي غير ملزمة التطبيق؛ لذا نرى عدم التزام كثير من المصارف بتطبيق متطلباتها، مع ذلك فقد فشلت مقرّرات (بازل 2) في حماية المصارف من المخاطر عند حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008.

بازل 3 (Basel III):

(بازل III) هي انعكاسٌ أو ردٌّ فعلٌ للأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008، والتي كان من أهم أسبابها قيام المصارف بزيادة الرافعة المالية بصورة مفرطة، فضلاً عن النقص في السيولة الذي أدّى إلى انخفاض مستوى الملاءة المالية؛ مما أدّى إلى انخفاض مستوى ثقة الجمهور بالمصارف. لذا ركّزت هذه الاتفاقية على زيادة صلاية الأنظمة المصرفية في مواجهة المخاطر التي قد تتعرّض لها

(Basel, 2014: 4). صُودقَ على (بازل III) في عام 2010 من قبل ممثلي الدول الأعضاء، إذ تناولت مجموعة من التعديلات للمحاور الثلاثة التي جاءت بها (بازل 2)؛ لمعالجة نقاط الضعف التي كانت تعاني منها، وأنَّ الهدف من ذلك هو جعل النظام المصرفي أكثر مرونة؛ لامتناس أو التقليل من تأثير المخاطر التي من الممكن أن يتعرَّض لها المصرف عن طريق تعزيز رأس المال؛ عبر زيادة الموارد الذاتية للمصارف بهدف تقييد الرافعة المالية (Basel , 2011: 2).

التغيرات الرئيسية في (بازل III):

هناك ثلاثة تعديلات رئيسة قامت بها لجنة (بازل III) التي تسبَّبت في تعقيد صعوبة الأعمال المصرفية، وهي على النحو الآتي: (داوود جدوع، 2017: 273)

1. شدَّدت (بازل III) على المصارف في تعريف ما يشكِّل رأس المال المصرفي عن طريق إضافة شريحة أخرى هي رأس المال الاحتياطي؛ لمواجهة الأزمات المالية؛ ممَّا تسبَّب في احتياج المصارف إلى قدر أكبر من رأس المال، يُحسب رأس المال كنسبة من قاعدة الموجودات المرجَّحة بالمخاطر.

2. ركَّزت (بازل III) على موقف السيولة المصرفية على المدى القصير؛ لجعل المصارف أكثر مرونة في مواجهة المخاطر المصرفية، إذ وضعت ضوابط جديدة لتغطية نسبة السيولة على أساس مخزون المصارف من الموجودات السائلة العالية الجودة (والمقصود بها أنَّها موجودات من الممكن تحويلها إلى نقد بسهولة)، ومقسومة على صافي التدفقات النقدية في مدَّة (30) يوماً، وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحويل موجوداته إلى نقد في (30) يوماً يجب ألا تقلَّ هذه النسبة عن (100%).

3. تحقيق التوافق الأفضل بين الموجودات المطلوبة عن طريق نسبة تمويل صافية مستقرة، تكون هذه النسبة عبر قسمة قيمة التمويل المتاح على قيمة التمويل المطلوب كما يجب ألا تقلَّ هذه النسبة عن (100%)، وهذا هو أهم تعديل من بينها.

متطلبات لجنة (بازل III) للرقابة المصرفية:

تتضمن متطلبات لجنة (بازل III) ما يأتي:

1. تحسين جودة بنية قاعدة رأس المال المصرفي: ترى بازل عدم كفاية مكونات رأس المال لامتصاص الخسائر؛ لذا فمن الضروري تدعيم جودة حجم رأس المال؛ لضمان الاستمرارية في عمليات الائتمان المصرفي، لذا أقرت (بازل III) زيادة متطلبات الشريحة الأولى من رأس المال التي تتضمن حقوق الملكية، وأدوات مالية أخرى من (4%-6%) عن طريق زيادة نسبة حقوق المساهمين من (2% - 4.5%) أي: إنَّ رأس المال الأساسي يتكوّن من (4.5%) حقوق المساهمين، و(1.5%) رأس مال إضافي، فضلاً عن إضافة رأس مال احتياطي بنسبة (2.5%) كأسهم عادية للوقاية من الإفراط في منح الائتمان؛ ممَّا زادت من كمية رأس المال الأساسي الذي تحتفظ به المصارف لتصل إلى (7%)¹ لمواجهة الأزمات المالية، أمَّا في حالة انخفاضه عن النسبة فيجب على السلطات الرقابية أن تفرض قيوداً على الأرباح الموزعة في المصارف، أو المنح والمكافآت المالية للموظفين (12: 2010, basel)، كما رُفعت نسبة كفاية رأس المال إلى (10.5%) بعدما كانت (8%) عن طريق زيادة نسبة حقوق المساهمين من إجمالي رأس المال المصرفي؛ لذا نلاحظ ارتفاع رأس مال الشريحة الأولى الإجمالي الحالي من (4.5%-7%) لذا يجب على المصارف أن تزيد من نسبة الأسهم الممتازة ثلاثة أضعاف لتصل إلى (7%)؛ لمواجهة تقلبات الصدمات المستقبلية. أضافت (بازل III) -أخيراً- على المصارف شرطاً، هو الاحتفاظ بنسبة تتراوح بين (0%-2.5%) من رأس المال (حقوق المساهمين) لمواجهة آثار الدورات الاقتصادية، وزيادة نسبة كفاية رأس المال من (8%-10.5%) عن طريق زيادة الرسملة المطلوبة اتجاه عمليات التوريق² والتسديد، وغيرها من الأدوات المركبة الأخرى، والغاية من كلِّ ذلك هي الحد من الأرباح الموزعة، كما سعت (بازل III) إلى تحسين الإفصاح الشفافية لدى المصارف؛ لأنَّ الإفصاح عن هيكلية رأس المال المصرفي كان غير كافٍ؛ ممَّا تسبَّب في انهيار عديدٍ من المصارف امتلاكها نسبة

$$1. 7\% = 4.5\% + 2.5\%$$

2.*. عمليات التوريق: هي عمليات. تُحوَّل فيها الأصول. غير السائلة إلى أصول. سائلة

مرتفعة من كفاية رأس المال، لكن السبب الحقيقي كان انخفاض نسبة حقوق المساهمين من إجمالي رأس المال. (محسن، 2017: 264)، ومن ثمَّ أصبحت معادلة نسبة كفاية رأس المال بموجب اتفاقية (بازل III) بالصورة الآتية:

$$(3) \dots \frac{\text{رأس المال (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند + رأس المال التحوطي)}}{\text{نسبة الموجودات المرجحة بالمخاطر (مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل)}}$$

ويوضِّح الجدول التالي باختصار متطلبات الحد الأدنى من رأس المال المصرفي وفقاً ل(بازل III):

الجدول (1). متطلبات الحد الأدنى من رأس المال المصرفي وفقاً ل(بازل III)

المتطلبات / التفاصيل	حقوق المساهمين (الأسهم العادية)	رأس المال الشريجة الأولى	رأس المال الشريجة الثانية	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	4.5%	6%	2%	8%
رأس مال التحوطي	2.5%	2.5%		2.5%
مجموع رأس المال التحوطي الحد الأدنى	7%	8.5%	2%	10.5%
رأس المال التحوطي ضد الدورات الاقتصادية ^{**3}	0 - 2.5%			

Source: Basel Committee (2010) Basel III: A global Regulatory Framework For More Resilient Banks And banking Systems.

Counter cyclical. buffer. range. ^{**3}

و لكي تتمكّن المصارف من زيادة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال ووفقاً لمقررات (بازل III) فعليها إما زيادة عدد الأسهم العادية عن طريق الاكتتاب العام، أو تخفيض حجم القروض التي تمنحها، ومن ثمّ فهي تحتاج إلى قـت طـويل لتطبيق هذه المتطلبات؛ لذا منحت لجنة (بازل III) المصارف وقتاً كافياً لذلك؛ إذ يبدأ تطبيق المتطلبات الجديدة تدريجياً من عام 2013 حتى عام 2019، إذ يجب بحلول عام 2015 أن تكون المصارف قد رفعت نسبة الاحتياطي إلى (4.5%)، ومن المفترض بحلول عام 2019 أن ترتفع بنسبة (2.5%)، ويوضّح الجدول التالي -الذي يشير إلى رأس المال التحوطي- مراحل تطبيق هذه المتطلبات الجديدة: (مفتاح رحال، 2013: 12)

الجدول (2). مراحل تطبيق متطلبات (بازل III) للحد الأدنى لرأس المال

يشير التظليل إلى الفترات الانتقالية / التطبيق يكون في 1 / 1 من كل عام									المتطلبات / السنة
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
									الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين
% .4.5	% 4.5	% 4.5	% .4.5	% .4.5	% 4	% .3.5			
% .2.5	1.875%	1.25%	0.625%						رأس المال التحوطي

مدى إمكانية تطبيق متطلبات (بازل III) على عينة من المصارف العراقية

يشير التظليل إلى الفترات الانتقالية / التطبيق يكون في 1 / 1 من كل عام									المتطلبات /
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنة
% 7	6.375%	5.75%	5.125%	4.5%	% 4	% 3.5			الحد الأدنى لحقوق المساهمين + رأس المال التحوطي
% 6	% 6	% 6	% 6	% 6	% 5.5	% 4.5			الحد الأدنى لرأس المال الفئة 1
% 8	% 8	% 8	% 8	% 8	% 8	% 8			الحد الأدنى من إجمالي رأس المال
% 10.5	9.875%	9.25%	8.625%	% 8	% 8	% 8			رأس المال التحوطي + الحد الأدنى من إجمالي رأس المال

Source: Basel Committee (2010) Basel III: A global Regulatory Framework For More Resilient Banks And banking Systems.

2. متطلبات السيولة: عرضت (بازل III) معيارين جديدين بما يخص السيولة المصرفية؛ لأنَّها تُعدُّ من أهم العوامل التي تسبَّبت في تفاقم الأزمة المالية العالمية عام 2008، ويمثِّل هذان المعياران نسبتين هما: (هاني، 2017: 311):

أ. نسبة تغطية السيولة (LCR): هي النسبة التي تعزِّز من المرونة في الأجل القصير للمخاطر المتوقعة عن طريق التأكد من جود موجودات ذات سيولة. تعني السيولة هنا سهولة تحويل الموجودات إلى نقد فوراً من دون تكبُّد خسارة في قيمتها الحقيقية (مثل سندات الخزينة) بما يمكنها من الصمود لمدة (30) يوماً في الأزمات المالية التي من الممكن أن تحدث في المستقبل، يجب ألا تقلَّ النسبة عن (100%)، ويمكن توضيحها بالمعادلة الآتية: (Basel , 2013: 13)

$$(4) \quad \text{نسبة تغطية السيولة (LCR)} = \frac{\text{موجودات ذات سيولة مرتفعة (HQLA)}}{\text{حجم التدفقات النقدية في (30) يوماً}} \leq 100\% \dots$$

ب. نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR): هذه النسبة تستخدم لقياس نسبة السيولة في المدى المتوسط الطويل الهدف منها هو توفير موارد سائلة مستقرة للمصرف، والسبب وراء ذلك هو الأزمة المالية العالمية الأخيرة؛ إذ تعرَّضت عديد من المصارف العالمية الكبيرة للاختيار؛ لاعتمادها المفرط على التمويل قصير الأجل من سوق الاقتراض ما بين المصارف الهدف الرئيس من هذه النسبة هو رقابة سيولة المصارف، يجب ألا تقلَّ هذه النسبة عن (100%) يمكن توضيحها بالمعادلة الآتية:- (Bank for international settlements , 2018: 1)

$$(5) \quad \text{نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)} = \frac{\text{إجمالي التمويل المتاح (ASF)}}{\text{إجمالي التمويل المطلوب (RSF)}} \leq 100\% \dots$$

3. الرافعة المالية (LR): المقصود بالرافعة المالية مدى اعتماد المصرف على الاقتراض من المصارف الأخرى في سد احتياجاته المالية، سواءً أكانت سندات أم قروض؛ ممَّا ينعكس على

الأرباح، وعلى مستوى المخاطر التي من الممكن أن يتعرّض لها من جرّاء الاعتماد على أموال الغير، ويجب ألا تقلّ هذه النسبة عن (3%)، يمكن قياس نسبة الرافعة المالية لأيّ مصرف عن طريق المعادلة الآتية: (Basel , 2014: 1)

$$\text{الرافعة المالية (L.R)} = \frac{\text{الشرحية الأولى من رأس المال}}{\text{الموجودات}} \leq 3\% \dots (6)$$

تشمل الموجودات في المعادلة أعلاه الموجودات داخل الميزانية الموجودات خارج الميزانية هي المشتقات المالية

4. مخاطر الائتمان المرتبط بالمشتقات المالية عملية إعادة شراء الأوراق المالية سندات الخزينة: تنشأ هذه المخاطر عن العمليات المرتبطة بالمشتقات المالية تمويل سندات الدين لتغطية الخسارة الناجمة عن إعادة تقييم الموجودات المالية في ضوء تقلبات الأسعار السوقية، إذ ركّزت (بازل III) على مخاطر الجهات المقترضة المقابلة عن طريق تخصيص رأس مال أكبر ممّا كان عليه في (بازل 2) لتغطيتها. (داود جدوع، 2017: 277). كما ألزمت (بازل III) المصارف بوضع برنامج متكامل لاختبارات الضغط عن طريق استخدام تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الخسائر التي من الممكن أن يتعرّض لها نتيجة المخاطر المتنوعة؛ ممّا يلزم المصرف أن تتوفّر لديه المعلومات الكاملة عن المقترضين درجة التزامهم بالسداد، وكذلك مخاطر السوق كارتفاع أسعار الفائدة، ومن ثمّ تُصمّم برامج ضغط في ظل سيناريوهات معقّدة صعبة لقياس المخاطر، ومدى تأثيرها على كفاية رأس المال السيولة الربحية. (محبوبة، 2017: 47).

تأثير متطلبات (بازل III) على النظام المصرفي:

لقد حفّزت الأزمة المالية العالمية الأخيرة البنوك المركزية بأن تفكّر بصورة أكثر جدية في موضوع زيادة رأس المال المصرفي؛ لتفادي الأزمات التي قد تُسببها مخاطر الائتمان، لذا تُعدّ (بازل

(III) درساً أُسْتُفِيدَ منه في الأزمة المالية لزيادة حماية تحصيل المصارف حول العالم من الاختلالات، والأزمات التي تؤثر على استقرار النظام الاقتصادي العالمي، والتي تسبب انهياره. يمكن تلخيص أهم تأثيرات لجنة (بازل III) على القطاع المصرفي في الآتي:- (مفتاح رحال، 2013: 13)

1. إعادة هيكلة رأس المال المصرفي، وزيادته.
2. وضعت زيادة قيود التكلفة حدوداً على قدرة المصرف في توفير خدمات كاملة مثل خدمات التوريق.
3. انخفاض احتمالية حدوث الأزمات المالية؛ لتعزيز رأس المال المصرفي بالموجودات الاحتياطيات السائلة مع التركيز على إدارة المخاطر، مما يساعد على استقرار النظام المالي على المدى الطويل.
4. أصبحت السيطرة على المصارف أقوى من قبل؛ بفضل مقررات (بازل III)، ويضمن هذا للمصارف توفير الملاء المالية التي يُبْصَدَى عن طريقها للأزمات المالية، فضلاً عن أنَّ طريقة احتساب المخاطر أصبحت أكثر صرامة، ودقة في عملية تقييم الموجودات.
5. انخفاض ربحية المصارف، والعائد على حقوق المساهمين أيضاً؛ لانخفاض إقبال المساهمين على الأسهم المصرفية.
6. واجهت البنوك الضعيفة صعوبات كبيرة في رفع رؤوس أموالها؛ بسبب الضغوط التي فرضت عليها.
7. زيادة حجم الاحتياطيات المصرفية، فضلاً عن تحسين نوعية رأس المال.
8. التحول من الطلب على التمويل قصير الأجل إلى التمويل طويل الأجل؛ إذ إنَّ إدخال نسبتيْن في الوفاء بمتطلبات السيولة قصيرة الأجل وطويل الأجل، ودفعت الشركات للميل نحو التمويل طويل الأجل؛ ممَّا أثر في هامش الربح.

9. انخفاض قدرة المصارف على الإقراض؛ بسبب الشروط، والقيود التي حدّتها (بازل III) بشأن زيادة الاحتياطات؛ ممّا يعمّق من أزمة السيولة؛ ومن ثمّ يصعب على المصارف الحصول على السيولة في الأجل القصير، ممّا ينعكس لاحقاً على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدّمة للأفراد، والشركات؛ بسبب ارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف.

10. ستحدّد معايير (بازل III) من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية؛ بسبب فرضها قيوداً على السيولة النقدية التي تؤدي إلى التشدّد الائتماني، وعدم قدرة المصارف على تمويل تلك المشاريع التي تقودها الدولة.

وهنا ترى الباحثة إجراء (بازل III) عديداً من التغييرات، والتعديلات على (بازل 2)، وركّزت على تعديل المحاور الثلاثة التي نصّت عليها (بازل 2)، وزادت من متطلبات الإفصاح الشفافية، ممّا جعلها تواجه انتقادات عدم الرضا من قبل المصارف؛ لأنّها قامت بتقييد عملهم بشروطها، من جانب آخر لاقّت اهتماماً على مستوى قبول الرضا من الحكومات والسلطات الرقابية؛ لأنّها سوف تسيطر على عمل المصارف، وتقلّل من احتمالية حدوث أزمة عالمية أخرى، إذ جعلت المصارف أكثر قدرة على مواجهة مثل هكذا أزمات.

تحليل متطلبات الرقابة الداخلية لمصرف المنصور للاستثمار

بعد مراجعة التقارير المالية السنوية لمصرف المنصور للاستثمار عمّلت مقارنة بين متطلبات (بازل III)، ومتطلبات البنك المركزي العراقي من جهة ما هو مطبّق فعلاً، وفي المصرف من جهة أخرى، يمكن توضيح المقارنة عن طريق الجدول الآتي:

الجدول (3) مقارنة بين متطلبات (بازل III) متطلبات البنك المركزي العراقي متطلبات الرقابة الداخلية في مصرف المنصور للاستثمار

ت	الفقرات	متطلبات (بازل III)	متطلبات البنك المركزي العراقي	إجراءات المصرف
1	تاريخ البدء بتطبيق المتطلبات	2013	2017	2019
2	مكونات رأس المال المصرفي	رأس المال الأساسي + رأس المال المساند + رأس المال الاحتياطي	رأس المال الأساسي + رأس المال المساند + رأس المال الاحتياطي	رأس المال الأساسي + رأس المال المساند
3	معادلة كفاية رأس المال المصرفي	رأس المال الأساسي + رأس المال المساند + رأس المال الاحتياطي / الموجودات داخل الميزانية خارجها المرجحة باوزان مخاطر التشغيل الائتمان السوق	رأس المال الأساسي + رأس المال المساند + رأس المال الاحتياطي / الموجودات داخل الميزانية خارجها المرجحة باوزان مخاطر التشغيل الائتمان السوق	رأس المال الأساسي + رأس المال المساند / الموجودات داخل الميزانية فقط المرجحة باوزان مخاطر التشغيل الائتمان السوق
4	معدل كفاية رأس المال	10.5% فأكثر	12.5% فأكثر	209%
5	المخاطر التي تُغطى	مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر الائتمان	مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر الائتمان	مخاطر السوق السيولة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل

6	قياس مخاطر الائتمان	المنهج المعياري المنهج القائم على التقييم الذاتي	التصنيفات الائتمانية الصادرة من مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية Standard's and Poor ،Capital Intelligence ،Fitch Rating's ،Moody's	المنهج المعياري المنهج القائم على التقييم الذاتي
7	معادلة نسبة تغطية السيولة	مرتفعة / حجم التدفقات النقدية في (30) يوماً	موجودات ذات سيولة مرتفعة / حجم التدفقات النقدية في (30) يوماً	-
8	نسبة تغطية السيولة	100% فأكثر	100% فأكثر	لا توجد نسبة محددة
9	معادلة الرافعة المالية	رأس المال الشريحة الأولى / الموجودات داخل الميزانية وخارجها	رأس المال الشريحة الأولى / الموجودات داخل الميزانية وخارجها	-
10	نسبة الرافعة المالية	3% فأكثر	3% فأكثر	لا توجد نسبة محددة
11	معادلة صافي التمويل المستقر	إجمالي التمويل المستقر المتاح / إجمالي التمويل المطلوب	إجمالي التمويل المستقر المتاح / إجمالي التمويل المطلوب	-
12	نسبة صافي التمويل المستقر	100% فأكثر	100% فأكثر	لا توجد نسبة محددة

المصدر: من إعداد الباحثة معتمدةً على التقارير المالية للمصرف للسنوات (2015-2019).

ويمكن تحليل ما تقدّم على وفق الآتي:

1. بدأ مصرف المنصور بتطبيق متطلبات (بازل III) عام 2019، علماً أنّ لجنة بازل قد حدّدت تاريخ بدء التطبيق من عام 2013 إلى عام 2019، كما حدّد البنك المركزي العراقي تاريخ بدء التطبيق عام 2017، وعليه يمكن عدّ أنّ المصرف ملتزم بتطبيق (بازل III)، لكنّه متأخر في ذلك .
2. يتكوّن رأس المال المصرفي لمصرف المنصور من رأس المال الأساسي، ورأس المال المساند لا يتضمن رأس المال الاحتياطي الإضافي الذي نصّت عليه مقررات (بازل III) الذي يشكّل نسبة (2.5%) من رأس المال الأساسي كما هي متطلبات البنك المركزي العراقي؛ ممّا يُعدّ خلافاً في تطبيق متطلبات (بازل III).
3. معادلة نسبة كفاية رأس المال المصرفي لمصرف المنصور (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند/ مجموع الموجودات داخل الميزانية فقط مرجحة بمخاطر السوق التشغيل الائتمان) هي مخالفة للمعادلة التي نصّت عليها (بازل III)؛ لأنّها لا تتضمن رأس المال الاحتياطي الإضافي في بسط النسبة كما تخلو من الموجودات خارج الميزانية في مقام النسبة، ويُعدّ هذا نقصاً واضحاً في تطبيق المصرف لمتطلبات بازل.
4. تجاوز معدل كفاية رأس المال لمصرف المنصور على ما نصّت عليه متطلبات (بازل III) كحد أدنى بمقدار (198.5%)، وما حدّده البنك المركزي العراقي بمقدار (196.5%) هي نسبة مرتفعة جداً، تُشير إلى انخفاض مستوى كفاءة العمل المصرفي، فضلاً عن وجود خللٍ في الأنظمة التشغيلية.
5. أمّا المخاطر التي تُغطّى من قبل مصرف المنصور فهي كما وردت في (بازل III)، ومتطلبات البنك المركزي العراقي تقريباً. وهي مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق مضاف لها مخاطر السيولة، وذلك يُعدّ المصرف مطبّقاً لمتطلبات (بازل III).

6. المنهج المعياري المنهج القائم على التقييم الذاتي هي الطرق التي يتبعها مصرف المنصور في قياس مخاطر الائتمان التي اكدت عليه (بازل III) كذلك البنك المركزي العراقي هو بذلك مطبق لما نصت عليه (بازل III).
7. لا يطبق مصرف المنصور نسبة تغطية السيولة (LCR) التي نصت عليها (بازل III)، وتضمنتها متطلبات البنك المركزي العراقي، ويُعدُّ هذا نقصاً واضحاً في تطبيق متطلبات (بازل III).
8. أمَّا نسبة الرافعة المالية (LR) فإنَّها غير مطبَّقة من قبل مصرف المنصور؛ ممَّا يُعدُّ نقصاً واضحاً في تطبيق متطلَّبات (بازل III).
9. إنَّ نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) غير مطبَّقة من قبل مصرف المنصور، ويُعدُّ هذا نقصاً واضحاً في الالتزام بتطبيق متطلبات (بازل III).

الاستنتاجات

توصَّلتُ - في ضوء الدراسة النظرية والعملية - إلى الاستنتاجات الآتية:

1. التعديل الأهم الذي جاءت به (بازل III) هو تحقيق التوافق الأفضل بين الموجودات والمطلوبات عبر نسبة صافي التمويل المستقر.
2. الهدف الأساس من تكوين لجنة (بازل III) هو زيادة ترصين الرقابة الداخلية للمصارف التي تُعدُّ الجزء الأهم فيها.
3. الرقابة الداخلية في المصرف (عينة البحث) مهمة، ومعنية بتطبيق متطلبات (بازل III)، ولكن بصورة غير كاملة.
4. المصرف (عينة البحث) مطبِّق لمتطلبات (بازل III) التي تخص نسبة كفاية رأس المال .

5. المصرف (عينة البحث) غير مطبق لمتطلبات نسبة تغطية السيولة (LCR) ما عدا مصرف آشور الدولي.
6. يمتلك المصرف (عينة البحث) قسم إدارة مخاطر مستقل عن سائر الأقسام الأخرى في المصرف.
7. هنالك إمكانية تمكّن المصرف من تطبيق متطلبات لجنة (بازل 3).

المصادر:

1. داود، سلمان فضيلة، جدوع، حمزة مخلد (2017) تقييم الأداء المصرفي - مفاهيم أساسية ممارسات تطبيقية-، الطبعة الأولى، مكتبة سيسبان، بغداد، ص 273.
2. الربيعي، حاكم محسن، راضي، محمد عبدالحسين (2011)، حوكمة البنوك وأثرها في أداء المخاطرة، الطبعة الأولى، عمان، دار اليازوري للطباعة، ص 57.
3. الحسيناوي، أحمد عبدالمهدي (2012) مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية في المؤسسات المصرفية على وفق مقررات (بازل III)، بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي عينة من المصارف العاملة في السوق العراقية مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية المالية - جامعة بغداد هو جزء من متطلبات نيل شهادة محاسب قانوني هي أعلى شهادة مهنية في حقل الاختصاص يتمتع حاملها بجميع حقوق أمتيازات شهادة الدكتوراه، بغداد.
4. حنينة، منار (2014) المعايير الدولية للرقابة المصرفي تطبيقها في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع التنظيم الاقتصادي، جامعة قسنطينة - كلية الحقوق، الجزائر .
5. محبوبة، سعدي اسماعيل محمد حسن (2017) تعزيز رأس المال المصرفي وفقا لمعايير بازل 3 وتأثيره على مستوى الربحية، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، مقدم إلى مجلس الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين هو جزء من

متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين المركز العام، بغداد

6. رحال، فاطمة، مفتاح، صالح (2013) المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد التمويل الإسلامي: النمو العدالة الاستقرار من منظور إسلامي أيام من 9-10 سبتمبر مداخلة بعنوان تأثيرات مقررات لجنة (بازل III) على النظام المصرفي الإسلامي، اسطنبول .

7. العلي، علي حميد، محسن، عواطف جلوب (2018) مقررات لجنة بازل الثالثة وأثارها على النظام المصرفي العراقي دراسة تحليلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية الإدارية، جامعة اسط، العدد 28، الجزء الثاني، واسط.

8. محسن، مها مزهر (2017) قياس استقرار النظام المصرفي في العراق على وُفق متطلبات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية، العدد 101، المجلد 23، الصفحات من 261 – 278، بغداد.

9. هاني، منال (2017) اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة العفرون، العدد 16، المجلد 1، الجزائر.

10. البنك المركزي العراقي (2019) النشرة الإحصائية، بغداد، دائرة الإحصاء والأبحاث.

11. التقارير المالية السنوية لمصرف المنصور للاستثمار للسنوات من 2015 إلى 2019.

12. Bank for international settlements (2018) Net Stable Funding Ratio (NSFR) – Executive Summary.

13. Basel Committee (2001) history of Basel Committee and its membership .

14. Basel Committee (2011) Basel III: A global regulatory

framework for more resilient banks and banking systems .

15. Basel Committee (2014) A brief history of the Basel Committee .
16. Basel Committee (2010) Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems.
17. Basel Committee (2013) Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools.
18. DUGAN ,John, Covington , Burling LLP, Washington, Jennifer XI, Covington , Burling LLP, Washington (2011) US IMPLEMENTATION OF Basel II: FINAL RULES ISSUED BRIEFING NOTE ,pp 464.451 .
19. Jablecki ,Juliusz (2009) The impact of Basel I capital requirements on bank behavior and the efficacy of monetary policy ,International Journal of Economic Sciences and Applied Research vol. 2, no. 1, pp. 16-35, Poland.